اجتماع الهيئة الوطنية لمؤتمر التنمية .. خطوة في الاتجاه الصحيح

لفت انعقاد الهيئة الوطنية لمؤتمر قضايا وافاق التنمية في المناطق المحتلة الذي تم يوم الخميس الماضي انتباه المراقبين . الموضوعية التي سادت على الاجتماع والقرارات التي انبثق عنها تعكس اهتماما كبيرا بقضية الاستقلال الاقتصادي لبلادنا وامكانية تطويرها في كافة المجالات .

كما عكست مشاركة ممثلي الهيئات الاكاديمية والوطنية والبلديات والنقابات في الاجتماع الاهتمام الكبير الذي تحتله القضايا المطروحة في ضمير شعبنا وضرورة الخروج بحلول وقرارات علمية وموضوعية للقضايا التي سيتصدى مؤتمر التنمية العتيد لمحاولة ايجاد الحلول لها .

والان وبعد ان انهى الاجتماع الاول اعماله وخرج بالعديد من القرارات التي نشرتها الصحف في حينه فان المهمة الاولية والملحة هي الالتزام بتنفيذ القرارات التي تمخض عنها الاجتماع .

ان تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق التي ستأخذ على عاتقها تنفيذ الاجراءات العملية الخاصة بعقد مؤتمر التنمية الاول كان استجابة منطقية لطبيعة الاوضاع . المهم الان هو ان تقوم هذه اللجنة وفي اسرع وقت بعملها ولسنا نشك ابدا في ان السادة اعضاء اللجنة ، وهم من خيرة اصحاب الاختصاصات الاكاديمية ، سيقومون بتنفيذ المهمة التي كلفهم بها الاجتماع خير قيام .

فتحية الى المشاركين في الاجتماع وتحية الى جمعية الملتقى الفكري العربي بالقدس التي تبنت فكرة عقد مؤتمر التنمية ودعوة الى جميع المعنيين في بلادنا وخارجها الى المساهمة في انجاح هذه الفكرة الهامة .

مصائب قوم ... عند قوم فوائد

وكلاء شركات التامين في المناطق المحتلة يستغلون جهل المواطنين بمعاملات شركات التامين من اجل ان يثروا ثراءا فاحشا ، فعلى سبيل المثال عندما يصاب شخص بجراح او يموت نتيجة حادث طرق او اصابة بعض العقارات باضرار فان الخسائر بما فيها الارواح لها حق التعويض من شركات التامين التي تؤمن على وسائط النقل غير ان الذي يجرى هو ان سائق السيارة ياخذ عطوة عشائرية الى اهل الميت والمتضررين بالحادث ثم تجرى الصلح العشائري والتنازل عن حق المتضررين عشائريا وقانونيا بشربة فنجان قهوة "اكراما لله ولرجالات الجاهة" وبعد ذلك يقوم وكيل التامين بقبض التعويضات عن الخسائر من الشركة . ويضعها في جيبه .

الاقتصاد المصري يعاني

ذكرت مصادر مطلعة في القاهرة بان الاقتصاد المصري يعاني من نفط غير متوقع نتيجة للمقاطعة العربية المفروضة على نظام السادات كما علم ان العجز في ميزان المدفوعات المصري سيصل الى ٤ر٥ بليون دولار في هذه السنة .

واضافت المصادر بان مخاوف الحكومة المصرية قد ازدادت بشكل خاص بسبب عملية سحب بعض رؤوس الاموال العربية والتي تقدر بمليار دولار من البنوك المصرية .

مغزى الموجة الجديدة من الغلاء

حين اعلنت الحكومة الاسرائيلية في اواخر عام ١٩٧٧ عن ما يسمى بـ "الخطة الاقتصادية الجديدة" ملأت الناس بان هذه الخطة ستكون البلسم الشافي لمشاكل اسرائيل الاقتصادية وانها بداية للحرب على التضخم . وقد صدق بعض السطاء حسبما هذه الاقاويل .

الا ان وقائع الامور خلال السنتين الماضيتين قد بين بجلاء لا يدع مجالا للشك ان الوعود البراقة التي قطعها ايرليخ وزير المالية الاسرائيلي وحكومته لم تكن تستند الى ما يبررها .

فالاسعار في ارتفاع مستمر وموجة الضاربون في الرمل . والزيادة الاخيرة في الاسعار التي اعلنتها الحكومة الاسرائيلية وخاصة في اسعار الوقود قد ادت الى ارتفاع كبير في اسعار العديد من السلع الضرورية والكمالية . فاسعار مواد البناء ارتفعت بنسبة ٣٠ بالمئة والاسمنت ١٥ – ٢٠ بالمئة ومشتقات الباطون بـ ٣٠ – ٤٠ بالمئة والادوية بـ ٥ر١٤ بالمئة والاقلام ٢٩ بالمئة ، اللحوم المحفظة ٧٠ بالمئة والمواد المتروكماوية بـ ١٠ – ٣٠ بالمئة .

وقد حدثت هذه الزيادات رغم عدم موافقة الحكومة الاسرائيلية على سعي افرايم ايرليخ بالغاء المساعدات الحكومية (السوبسديا) كليا والذي كان سيزيد ، في حالة تحققه ، من اسعار المواد الغذائية الاساسية بنسب تتراوح بين ١٦٠ و ٢٠٠ بالمئة .

واثارت هذه القضايا خلافات في اوساط الحكومة الاسرائيلية . وعللت جريدة "الاتحاد" الحيفاوية اسباب هذه الخلافات حسبما كتبت في عددها الصادر يوم ٢٠ تموز قائلة "الواقع ان تردد الحكومة يعود الى الصراع الداخلي بين خطين يتفقان على خدمة البرجوازية والاحتكارات ويختلفان على النهج لتحقيق ذلك فايرليخ يمثل البرجوازية والاحتكارات ولا يهمه كثيرا مصالح الفئات الشعبية في حين ان بعض الوزراء وبينهم دافيد ليفي ، مثلا ، يتخوفون من تجاهل مصالح الفئات الشعبية التي ايدت اقسام منها "الليكود" الحاكم في الانتخابات الاخيرة ويريدون التظاهر بحماية مصالحها" .

هذا وطالبت الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) الحكومة بتشكيل لجنة مشتركة من اجل الوصول الى اتفاق طويل المدى حول استمرارية المساعدات الحكومية . وتقول جريدة "الجروزاليم بوست" التي اوردت هذا النبأ ان الهستدروت طالبت بتنفيذ خطة تتضمن تعيين نسبة معينة من ميزانية الحكومة لدعم بعض السلع الاساسية

ورغم كل ذلك فان الاوساط الاقتصادية تتوقع ازدياد صعوبة الحياة بالنسبة لجماهير الشغيلة والعاملين . وليس من شك في ان هذه الاوضاع ستنعكس على اوضاع العاملين في المناطق المحتلة بشكل اكثر شدة وضراوة مما يزيد من معاناة عشرات الالاف من العائلات العمالية .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان معدل ارتفاع الاجرة في المناطق المحتلة اقل بكثير من معدل ارتفاع الاسعار فان جماهير العاملين ستواجه ظروفا معيشية غاية في الصعوبة مما سيحدو بهم الى تشديد نضالاتهم المطلبية ومن اجل زيادة اجورهم .

أزمة الطاقة والاحتكارات الغربية

لم تهدأ بعد الضجة التي اثارتها القرارات التي اتخذها الرئيس الاميركي كارتر بخصوص "الاستقلال" عن استيراد النفط من الخارج وتحديد كمياتها بحيث تتوصل الولايات المتحدة مع حلول عام ١٩٩٠ الى الاكتفاء الذاتي في مجال النفط وغيره من مصادر الطاقة

وتحاول كل اجهزة الاعلام الغربية ان تحمل تبعة "ازمة الطاقة" التي يعاني منها العالم اليوم للدول المصدرة للنفط وللسلوك "الجشع" الذي تتبعه هذه الدول تحقيقا لمصالحها "الانانية" ضاربة عرض الحائط بقضية "الاستقرار الاقتصادي" في العالم .

لا بد من الاقرار هنا بان العالم وبخاصة الجزء غير الاشتراكي منه يعاني من ازمة في الطاقة بسبب قصور العرض "او الانتاج" عن ملاحقة الطلب المتزايد على الطاقة ولكن هل يعود سبب هذه الازمة الى البلدان المنتجة للنفط وقراراتها برفع اسعار نفطها ؟ وهل ان مصادر الطاقة في الدول الرأسمالية نفسها قد استنفذت بحيث تؤدي الى عدم امكانية زيادة انتاج الطاقة بمختلف انواعها ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال جاءت على لسان الاقتصاديين الغربيين انفسهم فقد اعلن خبراء الطاقة الاميركيون في عديد من المؤتمرات العالمية المكرسة لقضايا الطاقة والتي انعقدت مؤخرا ان باطن الارض في الدول الرأسمالية الصناعية تحتوي على كميات كبيرة من احتياطات مصادر الطاقة المختلفة كالنفط والغاز والفحم والمواد المشتعلة والمواد الخام المناسبة للطاقة الذرية . وتبلغ هذه الاحتياطات – اذا ما حولت الى وحدات الطاقة الحرارية التي ينتجها النفط – ٤٢٠ مليار طن من النفط على الاقل وهو ما يقدر اكثر بـ ١٠٠ مرة من الاستهلاك السنوي للطاقة في البلدان الرأسمالية الصناعية . اي ان هذه الدول قادرة على تأمين حاجتها من الطاقة من مصادرها الداخلية لمدة ١٠٠ عام قادمة على الاقل .

فلم كل هذه الضجة وعلام ترفع الدول الرأسمالية عقيرتها بالصراخ وتتهم الدول المصدرة للبترول بتسبيب "ازمة" الطاقة الخانقة ؟ .

ان السبب في كل ذلك وببساطة يرجع الى الافضلية الاقتصادية لاستيراد البترول من الدول النامية بدلا من استخراجه في الدول الرأسمالية . فتكلفة البترول المستورد اقل بكثير من المستخرج داخل البلاد .

لقد دابت الدول الرسمالية واحتكاراتها المتعددة الاشكال على نهب البترول من الدول النامية وكانت تحقق بذلك ارباحا خيالية . وقد بينت حسابات العديد من خبراء النفط الغربيين وخبراء الاوبيك للسنة الماضية وحدها ان الطن الواحد من البترول المصدر الى اوروبا قد ادخل ربحا صافيا قدر بـ ٢٥٠ – ٢٦٠ دولارا لم تحصل منها دول الاوبيك الا على ٩٠ – ٩٥ دولارا بينما تسرب حوالي ١٦٠ دولارا الى خزائن الاحتكارات الغربية وحساباتها البنكية .

كما ان ارباح الاحتكارات الغربية تتزايد بفعل زيادة اسعار المواد المصنعة التي تصدرها الدول الغربية الى الدول النامية . وهكذا فان مقص الاسعار الذي تتعرض اليه الدول النامية يعني عمليا المزيد من الارباح الخيالية التي تجنيها الاحتكارات الغربية .

ومن ناحية ثانية فان من الاوفر على الدول الغربية ان تستورد النفط الرخيص من ان تنفق المبالغ الطائلة على تطوير قاعدة الطاقة الموجودة في بلادها . وتتراوح الاستثمارات اللازمة لتطوير هذه القاعدة في الدول الغربية خلال السنوات العشر القادمة ما بين ١٢٠ ، ١٦٠ مليار دولار سنويا . وتزيد هذه المبالغ مرتين او ثلاث مرات عما يستثمر حاليا في البلدان الغربية لهذا الغرض .

وقد بدا هذا الوضع المربح بالنسبة للاحتكارات الغربية في النصر خلال السنوات العشر الماضية فالدول المنتجة للبترول قد شرعت في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية مصالحها الوطنية ومحاولة تقليل شدة النهب الذي تتعرض له . فقد قامت كل من الجزائر وليبيا والعراق خلال السنوات ١٩٧١ – ١٩٧٣ بتأميم شركات النفط الاجنبية العاملة فيها واستعادة حقوق الامتياز الممنوحة لها كما عمدت الدول المصدرة للبترول الى اتباع سياسة الزيادة التدريجية في اسعار البترول بحيث وصلت ، طبقا لقرارات مؤتمر دول الاوبيك المنعقد في جنيف في نهاية شهر حزيران الماضي ، الى ما بين ١٠٧ و ١٣٣ دولارا للطن الواحد . وقد ادت هذه الخطوة الى زيادة حصة الدول المصدرة للبترول من الارباح من ٣٥ بالمئة كما كان عليه الحال في السنة الماضية الى حوالي ٥٠ بالمئة .

ومن اجل تخفيف العبء على الدول النامية غير المنتجة للنفط قررت الدول المصدرة زيادة كمية المساعدات التي ستمنح للدول النامية الاخرى من ١٦٠٠ الى ٢٤٠٠ مليون دولار . ويعني هذا عمليا زيادة في دعم التضامن المعادي للاستعمار الجديد في الدول النامية

في ظل هذه الظروف اخذت ارباح الشركات الاحتكارية الامريكية والغربية تتناقص مما حدا بها محاولة ايجاد مخرج عن طريق عقد مؤتمر القمة الاقتصادية للدول السبع في طوكيو في نهاية حزيران الماضي . واقر هذا المؤتمر عدة خطوات من اجل محاولة الضغط على دول الاوبيك وارهابها وفي نفس الوقت السعي الى تطوير مصادر الطاقة الداخلية في هذه البلدان .

الا ان هذه الخطوات لا تزال تعتبر بفعل الخلاف الضاري بين ممثلي الاحتكارات العاملة في مجال استخراج النفط وتلك المستهلكة له حول من الذي سيدفع نفقات تطوير قاعدة الطاقة في بلدانها .

وتأتي اجراءات الرئيس كارتر الاخيرة كخطوة على طريق حل ازمة الطاقة في الولايات المتحدة . الا ان العديد من الاقتصاديين التقدميين والبرجوازيين المستنيرين في الدول الغربية يرون ، وبحق ، ان حل ازمة الطاقة بنجاح غير ممكن دون تحديد سلطة الاحتكارات واقامة نوع جديد من العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية والدول النامية ، علاقات قائمة على اسس من التعاون الطويل المدى والاستفادة المتبادلة .

هجمة جديدة لرجال الجمارك في الضفة الغربية

شهدت شوارع مدينتي رام الله والبيرة في الاسبوع الماضي مشهدا يعجز محرجو الافلام البوليسية عن تنفيذه . فقد "اغار" رجال الجمارك الاسرائيليون على العديد من المحلات التجارية في المدينتين يداهمون اياها مصادرين دفاتر الحسابات والفواتير وكل ما يمت اليهما بصلة .

والحجة التي يتذرع بها رجال الجمارك هي ان اصحاب هذه المحلات لم يقوموا بتسديد ما يتوجب عليهم لخزينة الدولة بدل ضريبة القيمة الاضافية البالغة ١٢ بالمئة .

واكثر من ذلك فان رجال الجمارك كانوا يهددون اصحاب المحلات – طبعا لزبائنهم احدهم – بانهم لن يحصوا مبلغ الـ ١٢ بالمئة الذي سبق ان دفعه هؤلاء عندما قاموا بشراء بضائعهم من الاسواق الاسرائيلية (وهذه القيمة تخصم عادة من الضريبة التي يتوجب على التجار المحليين دفعها) .

ويتدمر عدد كبير من التجار من الطريقة التي اتبعها رجال الجمارك في محاولة ارغامهم على دفع الضريبة الاضافية ويشير هؤلاء التجار الى ان هذه الاساليب هي استمرار للاساليب المتخلفة المتبعة في هذه البلاد والتي تستهدف زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها مختلف فئات المواطنين ومنهم التجار .

ومن ناحية اخرى تتوقع الاوساط التجارية في بلادنا ان تشتد حملة ملاحقة التجار والتفنن في استخدام كافة الاساليب لارغامهم على رفع ضريبة القيمة الاضافية . كما تشير هذه الاوساط الى الشكل المسرحي الذي لجأ اليه رجال الجمارك في عمليتهم الاخيرة والتي تصفها انها غير ضرورية او مبررة خاصة وان السلطات لا تمنح او تنجز اية معاملة مالية للتجار الا بعد ابرازهم وثيقة "براءة ذمة" من دائرة الجمارك وقسم الضريبة الاضافية .

٥

عن جريدة فرانكفورتر الماينا الغربية

تعاون ... كوبي جزائري

عقدت الجزائر اتفاقا مع جمهورية كوبا الاشتراكية يقضي بان تقوم مؤسسة "اونكا" الكوبية ببناء ١٠٠٠ وحدة سكنية في مدينة بسكرا الجزائرية .

ومن بنود هذا الاتفاق ، قيام كوبا باستضافة ١٠٠ جزائري لتدريبهم في ورشات البناء وعلى قضايا تخطيط المدن والخدمات العامة وكذلك الصناعة البتروكيماوية والصناعات الخفيفة